مجتمع

إيران: 10 قتلى في انهيار مبنى

ارتفع عدد ضحايا انهيار مبنى تجاري لا يزال قيد الإنشاء جنوب غربي إيران، أمس الثلاثاء، إلى 10 قتلى بعد انتشال مزيد من الجثث من تحت الأنقاض في مدينة عبدان، وفقاً لوسائل إعلام إيرانية. وحوصر العشرات عندما انهار مبنى متروبول المكون من 10 طبقات يوم الاثنين وطمر الركام المتاجر وعدداً من السيارات في الشوارع المحيطة. وقال التلفزيون الرسمي إن جهود الإنقاذ لا تزال مستمرة، فيما نقل العشرات إلى مناطق آمنة. وفتحت السلطات تحقيقاً في سبب انهيار المبنى الواقع في شارع أمير كبير خلال عاصفة رملية. (أسوشييتد برس)

انقلاب قارب يقلّ لاجئين روهينغا قبالة ميانمار

لقي العشرات من اللاجئين الروهينغا حتفهم، أو فُقدوا بعدما انقلب قارب يقلّ نحو 90 شخصاً، بينهم أطفال، في طقس سيئ قبالة سواحل ميانمار خلال عطلة نهاية الأسبوع. وذكرت إذاعة آسيا الحرة التي تمولها الولايات المتحدة، نقلاً عن سكان في منطقة شوي تونغ يان الساحلية، أن السلطات احتجزت أكثر من 20 ناجياً في منطقة أيياروادي بميانمار. كذلك نقلت صحيفة أيياروادي تايمز عن ناجين القول إن القارب، الذي كان متوجهاً إلى ماليزيا، واجه مشاكل بعد يومين من مغادرته ولاية راخين في ميانمار في 19 مايو/ أيار الجاري. (رويترز)

أميركا: الولادات تعاود الارتفاع

أعلنت السلطات الصحية في الولايات المتحدة، أمس الثلاثاء، عن تسجيل 3 ملايين و659 ألفاً و289 ولادة جديدة عام 2021، بارتفاع نسبته واحد في المائة عن عام 2020، وهو الأول منذ سبع سنوات. وأوضحت أن عدد الولادات لم يكف عن التراجع منذ عام 2014، وذلك بنسبة 2 في المائة سنوياً، وصولاً إلى 4 في المائة عام 2020، «ما عكس تداعيات جائحة كوفيد- 19 حينها، بينما قد يكون الأزواج الذين أرجأوا إنجاب أطفال مؤقتاً عام 2020 بسبب الجائحة، ساهموا في رفع النسبة مجدداً عام 2021». وبلغ معدل الخصوبة 1,66 طفل لكل امرأة عام 2021، بارتفاع نسبته 1 في المائة أيضاً مقارنة بعام 2020 الذي شهد أدنى المعدلات في التاريخ. لكن هذا المعدل لا يزال أدنى بكثير من 2,1 طفل لكل امرأة المطلوب لتجدد الأجيال، والذي لم تحققه الولايات المتحدة منذ عام 1971.

ولدى المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً، سجلت الولادات معدلاً منخفضاً تاريخياً جديداً هو 14,4 ولادة لكل ألف امرأة (بتراجع 6 في المائة عن عام 2020)، علماً أن معدل الولادات لهذه الفئة العمرية تراجع بنسبة 65 في المائة منذ عام 2007. ومعلوم أنّ الأميركيات ينتظرن فترة طويلة جداً للإنجاب. وفي عام 2017، كان متوسط سن المرأة التي تنجب أول طفل 26,6 عاماً. وتتصدر النساء من أصل إسباني قائمة الأكثر إنجاباً لدى المهاجرات، وبعدهن من أصول آسيوية، ثم السود.

(فرانس برس)

(جوث مور/ Getty)

إنكلترا تجمّد رسوم وصفة الدواء

لندن ـ **كاتيا يوسف**

أعلنت الحكومة البريطانية في الخامس عشر من مايو/ أيار الجاري عن تجميد رسوم الوصفات الطبية في إنكلترا للمرّة الأولى منذ أكثر من عشرة أعوام، من أجل المساعدة في تخفيف أزمة تكاليف المعيشة. وبحسب ما صرّح وزير الصحة والرعاية الاجتماعية ساجد جاويد، فإنّ الهدف من هذه الخطوة هو إعادة الأموال إلى جيوب الناس، في ظلّ ارتفاع تكاليف المعيشة. ومع بلوغ التضخّم أعلى مستوى له منذ 30 عاماً، اضطرّ الناس إلى تقليص ميزانياتهم، لا سيّما مع ارتفاع أسعار الغذاء.

واللافت أنّ إنكلترا هي الوحيدة في المملكة المتحدة التي يدفع فيها الناس بدلاً مالياً في مقابل الحصول على وصفات طبية، فيما تتوفّر مجاناً للجميع في أيرلندا الشمالية واسكتلندا وويلز. لكنّ إنكلترا تستثني فئات محدّدة من الدفع، وتضمّ المتقاعدين الذين تجاوزوا 60 عاماً، والأطفال الذين لم يبلغوا 16 عاماً، والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 عاماً والذين ما زالوا في التعليم بدوام كامل، والنساء الحوامل أو اللواتي أنجبنَ في الأشهر الاثنَي عشر الماضية واللواتي يحملنَ شهادة إعفاء بسبب الأمومة سارية المفعول، والأشخاص المصابين بحالات طبية محدّدة والذين يحملون شهادة إعفاء طبي سارية المفعول، وهؤلاء الذين يعانون من إعاقة جسدية دائمة تمنعهم من الخروج من دون مساعدة شخص آخر ويحملون شهادة إعفاء طبي سارية المفعول، والأشخاص الحاصلون على شهادة إعفاء سارية المفعول لإصابات تعرّضوا لها بسبب الحرب، والمرضى في مستشفيات هيئة خدمات الصحة الوطنية. ومن المستثنين كذلك حاملو وصفات طبية مجانية من متقاعدين وطلاب وأشخاص يتلقّون إعانات إلى جانب الأشخاص الذين يعيشون في دور رعاية.

وقد جرت العادة أن ترتفع الرسوم بما يتماشى مع التضخّم، لكنّه مع صدور قرار يقضي بتثبيت الأسعار على حالها هذا العام، سوف ينجو ملايين الأشخاص في إنكلترا من «حرمانهم» من الدواء. ويصل المبلغ الذي يدفعه هؤلاء في مقابل الوصفات الطبية إلى 17 مليون جنيه إسترليني (نحو 21 مليون دولار أميركي)، وفقاً لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.

في هذا الإطار، يقول جاويد إنّه لا مفرّ من ارتفاع تكاليف المعيشة في ظل مواجهة تحديات عالمية وتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا. يضيف: «بما أنّنا عاجزون عن منع هذه الارتفاعات، نسعى إلى تقديم المساعدة حيث يمكننا ذلك... لهذا السبب أجمّد رسوم الوصفات الطبية للمساعدة في تخفيف بعض هذه الضغوط وإعادة الأموال إلى جيوب الناس». وأكّدت وزارة الصحة أنّ رسوم الوصفة الطبية سوف تظل 9,35 جنيهات إسترلينية (نحو 11,60 دولاراً) أو 30,25 جنيهاً إسترلينياً (نحو 37,6 دولاراً) للوصفة مسبقة الدفع لمدّة ثلاثة أشهر. لكنّ بول الذي يعيش في لندن يعلّق على الأمر، سائلاً باستهجان: «كيف يجرؤ هؤلاء النواب في حزب المحافظين على التفكير في زيادة أسعار الوصفات الطبية، فيما هي متوفّرة مجاناً للجميع في باقي أنحاء البلاد؛ أسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية؟». يضيف الرجل الستيني الذي اكتفى بالتعريف عن نفسه باسمه الأوّل، لـ«العربي الجديد»: «وكم من أشخاص توفوا لأنّهم فشلوا في تحمّل تكاليف الدواء؟».

من جهته، يقول روبرت، وهو كذلك من سكان لندن، لـ«العربي الجديد»: «يجب أن نسأل المجالس البلدية الإنكليزية وأعضاء البرلمان على ماذا يهدرون أموالنا التي ندفعها كضرائب أملاً في الحصول على خدمات رعاية أفضل؟». يضيف الرجل الأربعيني الذي اكتفى بالتعريف عن نفسه باسمه الأوّل: «يبدو واضحاً أنّ الدول الثلاث الأخرى (ويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية) تدير ميزانياتها بشكل أفضل لتوفير الوصفات الطبية مجاناً». ويكمل روبرت ساخراً: «كنت قلقاً جداً بشأن ارتفاع الأسعار. شكراً لكم سوف أوفّر 32 بنساً (0,40 دولار) هذا العام، وفي المقابل سوف تتضاعف فاتورة الطاقة الخاصة بي لتصل إلى 3760 جنيهاً (نحو 4665 جنيهاً)».

وتتشابه تعليقات المواطنين البريطانيين حول خطة الحكومة في تجميد أسعار الوصفات الطبية، ويبدو جلياً أنّهم غير راضين عنها وهي غير كافية لمساعدتهم في مواجهة ارتفاع تكلفة المعيشة الجنوني الذي اجتاح البلاد.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

تمويل خدمات الصحة

تنوي بريطانيا استثمار 39 مليار جنيه إسترليني (نحو 48,4 مليار دولار) في الأعوام الثلاثة المقبلة، بهدف توفير التمويل الذي تحتاجه هيئة خدمات الصحة الوطنية. كذلك، تنشئ الهيئة مراكز جراحية جديدة و160 مركزاً للتشخيص المجتمعي حتى يتمكّن المرضى من الاستفادة بسهولة من الفحوصات.

تحقيق

سوريو تركيا عام على زوال التسهيلات الجامعية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

لم يخرج قطاع التعليم العالي عن سياق ما يصفه سوريون بتغيّر التعاطي التركي معهم، فبعد التسهيلات الذين حصلوا عليه ومنحهم معاملة مماثلة للطلاب المواطنين تنفيذاً لقرار مجلس التعليم العالي التركي عام 2013 بتحصيل رسوم أقساط مخفّضة من السوريين الذين يحملون بطاقات الحماية المؤقتة المعروفة باسم «كيملك»، تبدّلت الحال في العام الماضي، وباتوا يعاملون مثل الطلاب الأجانب الذين يدرسون في جامعات تركيا.

يرى الطالب السوري عبد القادر أبو دن، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الفرص والميزات الممنوحة للطلاب العرب أو الأجانب اليوم أكثر من تلك المقدمة للسوريين، ويقول: «فعلياً عدد الطلاب الأجانب قليل في تركيا مقارنة بعدد السوريين، لكن القبول في الجامعات الحكومية يخضع لمعادلة النسب المحددة لكل دولة. وعلى سبيل المثال، توجد عشرة مقاعد لطلاب الطب الأجانب في جامعة إسطنبول. وباعتبار أن عدد المصريين قليل، يمكن قبول عدد كبير منهم في حال نيلهم نسبة نجاح 80 في المائة في فحص يوس الخاص بالأجانب، أما السوريون فقد لا يقبلون حتى إذا حصلوا على نسبة 98,75 في المائة».

يتابع أبو دن، الذي اضطر إلى تغيير اختصاصه في الهندسة العام الماضي، بعد رفع قسط الجامعة من 500 ليرة تركية (32 دولاراً) إلى 8 آلاف ليرة (515 دولاراً): «شعرت بأنني أنتزع لقمة من إخوتي، لذا غيّرت دراسة الهندسة إلى العلوم الاقتصادية لأن قسطها السنوي مقبول واستطيع العمل إلى جانب الدراسة، في ظل عدم إلزامي بدوام حضور كامل». لكنّه يعترف بأن عدم حصوله على الجنسية التركية قد يقلل أمله في إيجاد عمل بعد التخرج، «فثمة طلب كبير على العمل في السوق التركية سنوياً، لكنّني في كل الأحوال أواصل درس اللغتين التركية والإنكليزية وتطوير قدراتي، كي أعزز فرصي في العمل، ولا أهدر سنوات من التعب، وأخيّب أمل والدي».

فرص قليلة

يقول الطالب السوري محمد الصوّاف، المتحدر من دمشق، لـ«العربي الجديد»: «باتت المعاناة كبيرة. أعيد درس المنهج للعام الثاني كي أحظى بقبول في كلية الطب، ويبدو أن فحص يوس أكثر صعوبة اليوم مقارنة بالأعوام السابقة، كما أن معدل القبول في الجامعات الحكومية بات عالياً، وأحتاج إلى نسبة نجاح مائة في المائة للتخصص في الطب».

ويؤكد «استحالة» درس الطب في الجامعات الخاصة التي يزيد قسطها السنوي عن 30 ألف دولار، لكنّ أقساط فرع الطب في الجامعات الحكومية ارتفعت أيضاً إلى 60 ألف ليرة سنوياً (3900 دولار)، وهو مبلغ كبير جداً بالنسبة إلى السوريين، خاصة بعد تراجع فرص العمل وغلاء المعيشة، لذا لا أملك إلا خيار الحصول على قبول في الجامعات الحكومية، وهو ما سأفعله».

ويخبر الصواف بأن «رسوم امتحانات المفاضلة بالجامعات الحكومية ارتفعت كثيراً. وكي أنال القبول في إحداها يجب أن أتقدم لامتحانات أكثر من 10 جامعات، علماً أن كلفة كل فحص تبلغ 1000 ليرة (65 دولاراً)، ما يسمح بأن تجمع الجامعات أموالاً كثيرة من اختبارات القبول التي يتقدم آلاف الطلاب إليها، ويجري قبول بعضهم فقط».

وحول المنح التي تقدمها الجامعات الخاصة للسوريين، يشير الصواف إلى أنها «قليلة ومحدودة، فجامعة كيليشيم مثلاً تعطي 4 منح للسوريين، الأولى كاملة بنسبة 100 في المائة من الأقساط والثانية 75 في المائة، والثالثة والرابعة بنسبة 50 في المائة. وقد ألغت بعض الجامعات التركية قبول الطلاب وفق فحص يوس، مثل جامعة بلديز تكنيك. وفي كل الأحوال تراجع عدد منح الطلاب السوريين كثيراً في الأعوام الأخيرة».

والعام الماضي، حدد مجلس التعليم العالي التركي عدد الطلاب السوريين في الجامعات المحلية بـ37,326 من أصل نحو 200 ألف أجنبي. وأوضح أن نحو 1600 منهم استفادوا من المنح التي تقدمها الحكومة، بحسب ما صرح رئيس تجمع الطلاب الأجانب في تركيا عبد الله إرين، الذي كشف أيضاً أن السوريين ليسوا من تلك الدول الأولى التي يحصل طلابها على منح حكومية، بل أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان والعراق وأفغانستان.

بلا ميزات

ويرى مدير شركة إسطنبول لتقديم طلبات القبول الجامعية جهاد العويّد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «الطلاب السوريين فقدوا ميزات حصلوا عليها سابقاً، وباتوا يعاملون اليوم مثل أي طالب أجنبي يدرس في الجامعات التركية، سواء على صعيد فحص القبول يوس، أو الأقساط الجامعية أو ميزات التأمين والإقامة. وبدأ من العام الحالي يقوم الطلاب الأجانب باستصدار إقاماتهم بأنفسهم من خلال الذهاب إلى مراكز الأمن، في حين كانت الجامعة تتكفل بهذه الإجراءات سابقاً».

يضيف: «ارتفعت أقساط الجامعات في تركيا هذا العام بنسبة تراوح بين 10 و15 في المائة، بعد تراجع سعر صرف الليرة التركية في مقابل الدولار، علماً أن الجامعات الخاصة تتلقى أقساطها بالدولار. لكن توجد حسومات تستهدف استقطاب الطلاب المتفوقين، لأن التعليم العالي يعتبر أحد القطاعات التي تعوّل عليها تركيا ليس لجني الأرباح فقط، بل لتسويق الاقتصاد والتسامح المجتمعي. وأظهرت إحصاءات حديثة أن 20 في المائة من الطلاب الأجانب عبروا عن رغبتهم في البقاء بتركيا بعد التخرج».

ويتوقع العويّد زيادة الإقبال على الجامعات التركية في العام المقبل، بعد الحرب الروسية على أوكرانيا التي كانت تستقبل عشرات الآلاف من طلاب منطقة الشرق الأوسط، ويتمنى أن «تزيد الجامعات التركية عدد المقاعد المخصصة للطلاب الأجانب، مع تزايد الإقبال عليها، ودخول ست منها ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، وهي الشرق الأوسط التقنية، وجامعة إيجة، وجامعة حجة تبة، وجامعة غازي، وجامعة أنقرة، وجامعة إسطنبول».

طلاب أقل

وكان أكاديميون أتراك قد تحدثوا لـ«العربي الجديد» سابقاً عن أثر زيادة الأقساط الجامعية وإلغاء الميزات الممنوحة للسوريين على عدد الطلاب. وقالت الأستاذة في جامعة محمد الفاتح عائشة نور إن «الإجراءات ستحرم أكثر من 70 في المائة من الطلاب من متابعة تحصيلهم العلمي، لأن الأسر السورية بتركيا تؤمن بالكاد تكاليف المتابعة الدراسة أو الإقامة الدائمة، علماً أن غلاء المعيشة وارتفاع الأقساط الجامعية يمنع شعورنا بالاستقرار في تركيا».

يضيفون أن «صفعة إبعاد كثير من الطلاب عن ملف التجنيس أخيراً، ضمن الإجراء الذي اتخذته مديرية الهجرة التركية، زاد من شعور اللاجدوى بالبقاء في تركيا».

وفيما لا يوجد إحصاء رسمي لعدد الطلاب السوريين الذين نالوا الجنسية التركية، يقول وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في تصريح أخيراً: «حصل نحو 200,950 سورياً على الجنسية التركية، بينهم 113,654 بالغاً، و87,296 طفلاً».

طالب سوري في جامعة الفرة يتلقى تدريبا على صناعة الأطراف الاصطناعية (جوخان يلجي/الأناضول)

37,326
عدد الطلاب السوريين في الجامعات المحلية بتركيا، من أصل نحو 200 ألف طالب أجنبي.

إلى جانب حالات الإقصاء التي يواجهها اللاجئون السوريون في سوق العمل بتركيا اليوم، وموجات التنمر والعنصرية، باتت الجامعات تعامل طلابهم مثل الأجانب، ما يجعل حظوظهم أقل في التعليم العالي

«فكرة بإبرة» على سطح منزل صفاء في غزة

عندما أطلقت صفاء أبو عطايا على مشروعها «فكرة بإبرة»، أرادت أن تعرّف الناس عليه ببساطة وتخبرهم بأنّها تنفّذ أفكارها المبتكرة من خلال الإبرة

غزة ـ **امجد ياغي**

على سطح منزلها وسط شارع الجلاء في مدينة غزة، تمكّنت صفاء أبو عطايا البالغة من العمر 30 عاماً من تحسين واقعها وتحقيق استقلالية مادية من خلال تأسيس مشروع لصناعة الدمى وأشغال يدوية تصلح للتعليم أو كهدايا. وصفاء تحمل شهادة جامعية في التعليم الأساسي من كلية التربية، وهو التخصص الذي يتابعه كثيرون في حين أنّ عدد الوظائف المتاحة في المدارس الحكومية والخاصة وغيرها لا تستوعب سوى أعداد قليلة من خرّيجيه سنوياً وبحسب عقود سنوية قابلة للتجديد. لكنّ صفاء تؤكد أنّها درست التخصص «عن قناعة» إذ هي معنية بتعليم الأطفال في المراحل الأساسية، لكنّها توجّهت إلى مشروع يجمع ما بين التعليم والتصميم والابتكار.

وكانت صفاء قد عملت، بعد تخرّجها من الجامعة، في مجال تخصصها لمدّة ثلاثة أعوام فقط، لكنّها لم تشعر بالاستقرار، لا سيّما في ظلّ غياب الضمان وعدم توفّر وظيفة رسمية ثابتة، وبالتالي فكّرت بمشروع مستقلّ. فراحت تصنع الدمى بأسلوب أميغوروميّ الفني الياباني الذي يقضي بحياكتها على شكل حيوانات وأناس وحشوها، إلى جانب أشغال يدوية أخرى.

في البداية، راحت صفاء تعتمد على أدوات بسيطة تشتريها بمبالغ مالية ضئيلة لصنع هدايا للعائلة والأصدقاء، قبل أن تتوسّع في الحيّ. وبعد ذلك، تشجّعت أكثر وانطلقت في مشروعها الذي خصّصت له غرفة فوق السطح صارت تمثّل عالمها الخاص اليوم.

التطريز فنّ فلسطينيين

وتحكي صفاء أنّ عالم التطريز يستهويها كثيراً. وتشرح لـ«العربي الجديد» أنّ «التطريز بالنسبة إلينا كفلسطينيين فنّ قديم يمثّل الهوية الفلسطينية»، لافتة إلى أنّها تعلّمته كما الخياطة وتصميم الأزياء في خلال «تعليمي في المرحلة الإعدادية من خلال دورات». تضيف: «أمّا فنّ أميغوروميّ أو الدمى اليابانية، فهو هواية طوّرتها من خلال موقع يوتيوب ومواقع أجنبية أخرى، إذ تعلّمتها بأدقّ التفاصيل».

وفي إطار مشروعها، تنتج صفاء أدوات تعليمية آمنة وسليمة للأطفال. وتستفيد كذلك من إعادة تدوير بعض ما يتوفّر في المنزل من ورق وأقمشة وغير ذلك في صناعة منتجاتها المتنوعة. وإلى جانب تلك الأدوات التعليمية، تصنع صفاء أطر مرايا ومطرّزات برازيلية، على سبيل المثال، لكنّ دمى أميغوروميّ تبقى الأحبّ إلى قلبها. ولا تخفي صفاء أنّها من خلال مشروعها تمجّ في تفريغ الضغوطات النفسية، بإيجابية، موضحة أنّها تصنع الدمى اليابانية التي تعبّر عن مشاعرها وأفكارها. وعن اللون الأصفر الذي يسيطر على 70 في المائة من منتجاتها من تلك الدمى، تقول إنّه لونها المفضّل وهو «ينشر البهجة» بالنسبة إليها. وتتابع صفاء أنّها تهدف من خلال مشروع «فكرة بـ إبرة» (تكتبه بهذه الصيغة) إلى «صنع منتجات مميّزة لا يتوفّر مثيل لها في الأسواق المحلية»، مؤكدة «أحاول دائماً ترك بصمة لي في الدمى التي أصنعها والتصاميم التي أنفّذها». وتكمل أنّه «بالإضافة إلى ذلك، أنا أحبّ ما أصنع. ويلحظ زبائني ذلك إذ يردّدون: نجد الحبّ في ما تصنعينه». وإلى جانب ما تنتجه صفاء على مدى العام ليتناسب مع كلّ الظروف، فإنّها تلبّي الطلبات التي تردها على صفحات مشروعها الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، «في المواسم والأعياد، من قبيل شهر رمضان، فأصنع شخصيات فنانيس الرمضانية (الكرتونية الشهيرة)، بالإضافة إلى فوانيس وغيرها».

تحديات وعراقيل

لكنّ الأمر لا يخلو من العراقيل والتحديات، لا سيّما ما يتعلّق بالتكاليف. وتحكي صفاء عن ارتفاع بدلات حجز ركن مثلاً في معرض تسويقي، بالتالي عدم المشاركة بمعارض تحظى بإقبال كبير. كذلك، في مشغلها فوق سطح المنزل، ينقطع التيار الكهربائي في بعض الأحيان لمدّة تتخطّى عدد الساعات المعتادة، ويؤثّر هذا بالتالي على العملية الإنتاجية في بعض الأحيان. من جهة أخرى، وبسبب إغلاق المعابر وتشديد الحصار من قبل الاحتلال الإسرائيلي، تعاني صفاء من شحّ في بعض المواد الخام التي تحتاج إليها في عملها.

لا ترى صفاء أنّ عملها يتوقّف هنا، فهي تطمح إلى تحويل مشغلها فوق السطح، في يوم ما، إلى أكاديمية لتعليم النساء الأشغال اليدوية وكيفية صنع منتجات فلسطينية ونشرها في الأسواق المحلية والدولية والمشاركة في معارض عالمية. وهي كما غزيات كثيرات يحملن شهادات جامعية، حاولت الابتكار وإنشاء مشروع خاص، هرباً من البطالة وفرص العمل المؤقتة.

بشغف تنتج صفاء دماها وغيرها من الأشغال اليدوية (محمد الحجار)

نجحت صفاء في تحقيق استقلالية مادية من خلال مشروعها (محمد الحجار)

قبائل سيناء تستجدي حقها في الماء والكهرباء

يشير افتقاد اساسيات الحياة من كهرباء ومياه في المناطق المحررة من تنظيم ولاية سيناء الموالي لـ«داعش» في واقع غير سليم اليوم في تنسيق المجموعات القبلية مع الجيش والاستخبارات

داخل مركز تحلية المياه في شمال سيناء (خالد دسوقي/ فرانس برس)

سيناء ـ **محمود خليل**

بعدما فشلت اتصالات التنسيق التي أجراها قادة المجموعات القبلية في سيناء مع مسؤولي الجيش المصري وجهاز الاستخبارات، لتأمين مستلزمات الحياة الأساسية من كهرباء ومياه في المناطق المحررة من تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش» جنوبي مدينة رفح، والشيخ زويد، لجأ هؤلاء إلى مواقع التواصل الاجتماعي لـ«استجداء» الجيش من أجل توفير المياه والكهرباء، ما يسمح باستمرار عملها بعدما لعبت الدور الأبرز في طرد «داعش»، لكنهم لم يتلقّوا أي ردود إيجابية ملموسة على أرض الواقع.

وطالب قادة قبليون، بينهم موسى المنيعي ومحمد المنيعي وعقيد ترابين البرث وعبد الفتاح الأطرش، بإيصال الكهرباء إلى مناطقهم «الشحن الأجهزة الخليوية واللاسلكية من أجل ضمان استمرار التواصل مع الجهات الأمنية، ومتابعة تحركات «داعش»، وكذلك توفير مياه الشرب التي تؤمن حالياً عبر شراء عبوات من محلات في مدينتي العريش والشيخ زويد».

وكتب مسؤول القوة العسكرية لقبيلة السواركة موسى سالم المنيعي، على «فيسبوك»: «لا تجد قرى جنوب رفح المحررة من داعش من تنظيم ولاية سيناء يهتم محافظ شمال سيناء بترتيب مقر نادي الهجن غرب العريش، ولا يبعث لهم صهاريج مياه عذبة أو يفتح طريقاً لتأمين المياه، وهذا عيب».

شراء عبوات مياه

وقال مسؤول قبلي آخر لم يكشف اسمه لـ«العربي الجديد»: «نشتري عبوات مياه من محلات تجارية منذ شهرين، ونقطع مسافات طويلة جداً لنقلها عبر سيارات اتحاد قبائل سيناء من العريش والشيخ زويد إلى قرى جنوب رفح، والتي تعبر عيشها وسط غلاء الأسعار، لكن بعض الجامعات لا تزال توفر معاملة خاصة للسوريين باعتبار أن قراراتها فردية».

وتوقع أستاذ علم الاجتماع في جامعة ابن خلدون بإسطنبول رجب شأن تورك أن يتراجع عدد الطلاب السوريين في الجامعات التركية، «فبالنسبة إلى السلطات، لم يعد مبرراً استمرار خفض الأقساط الجامعية بعد عشر سنوات من وجود السوريين في البلاد، كما لا يجب تمييزهم عن باقي الطلاب الأجانب أو الأتراك، والحرص على تحقيق فوائد اقتصادية من ارتفاع عددهم، والتمسك بقطع الطريق على متاجرة بعض الأحزاب المعارضة بهذه النقطة التي تبالغ بها كثيراً». يضيف: « قد تؤدي القرارات الجديدة إلى تراجع عدد الطلاب السوريين الذين سيسجلون في الجامعات التركية، أكثر من 50 في المائة مقارنة بالأعوام السابقة، لأن الوضع المالي لمعظم السوريين بتركيا لا يسمح بدفعهم أقساطاً جامعية مرتفعة».

بيئة «طاردة»

وهكذا يجمع طلاب سوريون كُثر تحدثوا لـ«العربي الجديد» من دون أن يذكروا أسماءهم، على أن «الحالة العامة وتلك الموجودة داخل الجامعات باتت طاردة للسوريين وسط تنامي الحالة العنصرية، لذا نتمنى أن نذهب إلى أي دولة أخرى لمتابعة الدراسة أو الإقامة الدائمة، علماً أن غلاء المعيشة وارتفاع الأقساط الجامعية يمنع شعورنا بالاستقرار في تركيا».

يضيفون أن «صفعة إبعاد كثير من الطلاب عن ملف التجنيس أخيراً، ضمن الإجراء الذي اتخذته مديرية الهجرة التركية، زاد من شعور اللاجدوى بالبقاء في تركيا».

وفيما لا يوجد إحصاء رسمي لعدد الطلاب السوريين الذين نالوا الجنسية التركية، يقول وزير الداخلية التركي سليمان صويلو في تصريح أخيراً: «حصل نحو 200,950 سورياً على الجنسية التركية، بينهم 113,654 بالغاً، و87,296 طفلاً».

صفعة عدم تجنيس طلاب سوريين زادت شعور البقاء غير المجدي

لا يسمح الوضع المالي بدفع معظم السوريين أقساطاً جامعية مرتفعة

طرقاً خطرة أيضاً تتضمن كمائن لداعش أو ألغاماً، علماً أن صهاريج المياه التي توصل المياه إلى الجيش في رفح والشيخ زويد ترفض نقل المياه إلى المجموعات القبلية، بحجة أنها لم تتلقّ تعليمات في هذا الشأن». أضاف: «استطاع مشايخ إدخال كميات من المياه عبر شاحنات خاصة تابعة لشركة مقاولات تعمل في سيناء، لكن ذلك حصل مرة واحدة فقط حتى الآن، وبالطبع انتهت الكمية بعد أيام قليلة بسبب كثرة عدد المقاتلين، وحاجتهم الماسة إلى مياه الشرب في ظلّ الأجواء الحارة التي تشهدها مدن شمال سيناء خلال ساعات النهار، وكذلك بسبب عودة عشرات المواطنين إلى مناطقهم أستجابة للدعوة التي أطلقها قادة المجموعات القبلية. ومن البديهي أن يزداد الضغط على المسؤولين لتوفير أساسيات الحياة للمقاتلين والعائدين إلى المنطقة».

وكانت المجموعات القبلية قد فقدت عشرات من مقاتليها في المعارك مع «داعش»، لكنّ الجهات الرسمية المصرية والإعلام يتجاهلان قتلى هذه المجموعات وأفراد عائلاتها، وينقلان فقط أخبار ضحايا الجيش والقوات النظامية عموماً، ما يشير إلى حال من عدم الاهتمام الرسمي بأفراد المجموعات القبلية، أكانوا أحياءً أو أمواتاً».

لا يمكن إيجاد قطرة ماء في قرى جنوبي رفح المحررة من «داعش»

استطاع بعض المشايخ إدخال كميات من المياه وفرتها شركات مقاولات

معاملة «الأرقام»

ويعلّق باحثٌ في شؤون سيناء، رفض كشف اسمه، بالقول لـ«العربي الجديد»: «تتعامل قوات الأمن مع العاملين معها من أبناء سيناء المنضمين إلى المجموعات القبلية التي تساند المهمات العسكرية على أنهم أرقام، وأشخاص جرى تجميعهم لأداء مهمات محددة، وتتجاهل ربط بقائهم أحياءً بأي كلفة حتى الشراب والطعام على حساب مسؤولي هذه المجموعات.

وفي حال موتهم، تكون قوات الأمن قد انتهت منهم، وخفّفت عددهم في ظل تكريس النظرة الأمنية التاريخية تجاه أبناء سيناء التي تعتبر أنه من البديهي ألا تهتم قوات الجيش بهم، ووضعهم في مقدمة عمليات الاقتحام التي تنفذ ضد معاقل داعش. من هنا تتعرض صفوفهم لخسائر فادحة خلال عمليات التمشيط جنوب رفح والشيخ زويد».

ويرى أن عدم توفير مياه وكهرباء لمئات من مقاتلي قبائل الترابين والسواركة والأرميلات يعني عدم احترام إنسانيتهم. لكن مسؤولي المجموعات القبلية الذين يستفيدون من استمرار المعركة والدخول فيها يحاولون قدر المستطاع السيطرة على الوضع، وتدارك تجاهل المؤسسة الأمنية والعسكرية لهم، من خلال شراء كميات من المياه من المحلات التجارية، وإيصالها إلى نقاط التجمع والاشتباك، فيما تبقى معضلة عدم توفير الكهرباء لهم والتي يحاولون معالجتها عبر الاعتماد على وسائل مختلفة، بينها الطاقة الشمسية. ويقلّل ذلك عزيمة المقاتلين ويؤثر على نشاطهم، وهو ما يظهر من خلال تراجع أداء المجموعات القبلية، وعدم تحقيق مزيد من التقدم نحو المناطق التي يوجد فيها «داعش».